لاجئو المناخ في إفريقيا: عدم العدالة البيئية وتعقيدات الاعتراف الدولي

د. سوزي محمد رشاد

أستاذ مساعد- العلاقات الدولية
كلية الاقتصاد والادارة-قسم العلوم السياسية
جامعة ٦ أكتوبر
suzirashadnet@yahoo.com

مستخلص الدراسة:

كان لتغير المناخ آثار ملموسة في العديد من مناطق العالم؛ وخاصة القارة الإفريقية التي عانت من التدهور البيئي، والمناخي الذي كان له انعكاسات عديدة؛ من أهمها ظاهرة النزوح البيئي، أو ما أطلق عليها البعض: اللجوء المناخي، وتجادل الورقة البحثية أنه على الرغم من أن ظاهرة اللجوء المناخي أصبحت من الظواهر الملحوظة في القارة، وعلى الرغم من الجهود الإفريقية الملموسة على المستوى الدولي والإقليمي؛ إلا أن عدم الاعتراف الدولي بمصطلح اللاجئ المناخي، وعدم العدالة البيئية في توزيع الأعباء الناتجة عن الاحتباس الحراري؛ مَثَّل عائقًا أمام القارة السمراء في إحراز التقدم المطلوب لحل تلك المشكلة. فليس للاجئي المناخ – الذين أطلقت عليهم الأدبيات تسميات مختلفة مثل: المهاجرين بسبب المناخ، أو النازحين بيئيًا – وضع قانوني أو مصطلح معين يتم استخدامه عند الحديث عنهم، كما يتم تجنب استخدام كلمة "لاجئ" عند الإشارة إلى النازحين بيئيًا؛ حيث إن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ لم تعترف بهم كلاجئين، وقد عانت إفريقيا من مشكلة النازحين بسبب تغير المناخ، وبالرغم من جهود إفريقيا على المستوى الدولي، والإقليمي من علاج السبب الأساسي للمشكلة وتخفيف أثر التغير المناخي، إلا أنه مع زيادة الانبعاثات الدفيئة، ومشكلات البيئة يمكن القول: إنه من الصعب في الوقت الحاضر تعافي إفريقيا من مشكلات تغير المناخ.

الكلمات الدالة: اللاجئ المناخي، التغير المناخي، المنظور الأخضر، إفريقيا، عدم العدالة البيئية.

ABSTRACT

Climate change has had tangible effects in many regions of the world, especially the African continent, which has suffered from environmental and climate deterioration, along with its many repercussions. The most important of which is the phenomenon of 'environmental displacement' or what some have called 'climate refugee'.

Findings show that although the phenomenon of 'climate refugee' has become a noticeable phenomenon on the continent, and despite the concrete efforts of Africa, with the lack of international recognition of the term 'climate refugee', and the lack of environmental justice in the distribution of the resulting burdens of global warming, such situation remains an obstacle for the African continent to achieve the progress required to solve this problem. Therefore, there must be international synergy to find common solutions. Climate refugees, who have been called by various names in the literature such as climate migrants, or environmentally displaced persons, do not have a legal status or a specific term to be used when talking about them, and the use of the word “refugee” is avoided when referring to environmentally displaced persons; Since the Geneva Convention of 1951 did not recognize them as refugees, and Africa has suffered from the problem of displaced people due to climate change, and despite Africa’s efforts at the international and regional levels to treat the

root cause of the problem and mitigate the impact of climate change, with the increase in greenhouse emissions and environmental problems can Say: It is difficult at present for Africa to recover from the problems of climate change.

Keywords: climate refugee, climate change, green perspective, Africa, environmental injustice.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة النازحين البيئيين في إفريقيا ظاهرة مقلقة؛ حيث اضطر العديد من الأشخاص إلى ترك موطنهم بسبب التغيرات البيئية التي تهدد حياتهم ومصادر معيشتهم، وتشير الأرقام إلى أن ملايين البشر اضطروا إلى النزوح بسبب مشكلات ارتبطت بتدمير البيئة، وتغير المناخ.

وقد أكد كل من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس وفيليبو غراندي António Guterres and Filippo Grandi، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال افتتاح المنتدى العالمي للاجئين ٢٠١٩ في جنيف على كيفية تسبب تغير المناخ في خلق لاجئين والعمل على تأجيج الصراع، ولا سيما في منطقة الساحل.

وقد تجنب الباحثون لفترة طويلة التحدث عن النزوح بسبب مشكلات المناخ وتجاهل ظاهرة اللاجئين البيئيين، ومع الاهتمام التنظيري بالبيئة في العلاقات الدولية، وبروز النظرية الخضراء في ذلك الحقل، ظهرت المفاهيم الخاصة بالعدالة البيئية، والأمن البيئي والعوامل البيئية غير البشرية ودورها في التفاعلات الدولية، وبدأت الأصوات تعلو بأهمية القضايا البيئية، وضرورة مناقشتها.

ومن هنا تم التأطير لعدة أطروحات مختلفة لخبراء البيئة حول الترابط بين التغير المناخي، وظاهرة اللجوء الذي أطلق عليه بعض الباحثين في هذا الصدد تسمية اللجوء المناخي، أو البيئي، أو الأيكولوجي في عالم أصبح يعيش ظاهرة تغير المناخ، والتبدل البيئي الناتج عنه، وما ترتب عليه من تداعيات غير محمودة أثرت على دول العالم وخاصة القارة السمراء، ويجادل البحث في أنه في ظل عدم العدالة البيئية، وبالرغم من الجهود الإفريقية

في مجال البيئة، والسياسات الخاصة بالنازحين بصفة عامة، إلا أن عدم الاعتراف الدولي الرسمي بظاهرة اللاجئين البيئيين يمثل عائقًا لمجهودات القارة السمراء.

أولا: اللجوء البيئي من المنظور الأخضر في العلاقات الدولية.

اهتم حقل العلاقات الدولية بالمسائل البيئية، وأصبح هناك خطابات جديدة في نظرية العلاقات الدولية تتناول مفاهيم مثل "الأمن البيئي" ecological security والعدالة البيئية environmental justice، كما أصبح هناك اهتمام بدور العناصر البيئية غير البشرية، وتأثيرها على الدولة "non- human nature"، وقد كان ذلك تمهيدًا للنظرية الخضراء في العلاقات الدولية Green Theory، والتي تجادل في أنه من غير العدل أن تحصل دول وفئات اجتماعية على أكثر من نصيبها العادل من البيئة، على حساب فئات أخرى ليس لها أي علم بالقرارات البيئية التي قد تؤثر عليها، وبالتالي فإن هدف النظرية هو هدف مزدوج يتمثل في أ- تخفيض المخاطر البيئية في جميع المجالات، ب - الحيلولة دون تحويلها إلى أطراف أخرى على نحو غير منصف[1].

وقد سعت تلك النظرية إلى تجاوز الأطر المتمحورة حول الدولة لنظرية العلاقات الدولية التقليدية، وتقديم رؤى معيارية وتحليلية جديدة في التغيرات البيئية العالمية، وتنقسم نظرية العلاقات الدولية الخضراء إلى قسمين، الأول يهتم بتحليل المشكلات البيئية العالمية، والثاني يهتم بالمفاهيم المعيارية الجديدة مثل العدالة البيئية، والديمقراطية الخضراء على جميع مستويات الحكم.

ولتحقيق العدالة البيئية وفقًا لتلك النظرية يجب الأخذ في الحسبان ما يلي:

أ- الاعتراف بجميع المتأثرين بالمخاطر البيئية من شعوب، وأجيال مقبلة، والمخلوقات من غير البشر.

ب- مشاركة فعلية للشعوب المعرضة للخطر في عملية صنع القرارات البيئية، بما في ذلك صنع القرار والرقابة والتطبيق والتحكم.

ج- اتخاذ نهج احترازي precautionary approach يضمن تقليل المخاطر للمجتمع ككل.

د- التوزيع العادل للمخاطر؛ بحيث يشمل وجهة نظر جميع الأطراف المتأثرة، والجماعات المنادية بالمصلحة العامة.
ه- إنصاف الجماعات التي تعاني من آثار المشكلات البيئية وتعويضها.

وفي كتاب ماثيو باترسون[٢] Matthew Paterson بعنوان فهم السياسات البيئية العولمية: السيطرة، والتراكمية، والمقاومة، أكد على أن نظرية العلاقات الدولية الخضراء يجب أن تبدأ بثلاثة أسئلة أكثر جوهرية وهي: لماذا برزت المشكلات البيئية؟ أو كيف يتم إنتاجها؟ وما تأثيرات المشكلات البيئية في الجماعات الاجتماعية المختلفة؟ وما الاستجابة الواجبة؟ ومن خلال إجابته على هذه الأسئلة يرى أن المشكلات البيئية هي مشكلات ناتجة عن علاقات بنيوية متداخلة بين الدول، والمؤسسات الكبرى، والمفاهيم الإدارية الحاكمة لتلك المؤسسات، وأن هناك توزيعًا غير متساوٍ للمخاطر البيئية، كما يوضح البعدين: المكاني، والزماني بين أولئك الذين ينتفعون من الممارسات الاجتماعية التي تُنتج تلك المخاطر، وأولئك الذين يعانون منها في النهاية، ومن حيث الاستجابة الواجبة لتلك المخاطر يرى باترسون أنها تتمثل في مقاومة الهياكل البنيوية المتداخلة، وبناء اقتصاديات ثابتة مستقرة steady-state economic مبنية على مبادئ اجتماعية متساوية.

وقد ساهمت هذه النظرية في دراسة الحالة الخاصة بالتغير المناخي من خلال تحليلها الخاص للمشكلات السياسية، والتفاوضية الدولية بخصوص تغير المناخ، ودورها في ظهور خطابات معيارية جديدة ولَّدت مقترحات سياسية بديلة لتلك المقترحات السائدة على الساحة الدولية.

١- اللجوء البيئي (المناخي):

يعتبر المنظرون الخضر أن أوجه الظلم البيئي التي تولَّدت بفعل التغير المناخي تبين بوضوح مشكلة الظلم البيئي بشكل عام، فالمجتمعات الفقيرة (ولا سيما في الجنوب) تُنتج نسبة منخفضة نسبيًا من الانبعاثات الكربونية لمعدل نصيب كل فردٍ مقارنةً بالطبقات المستهلكة الثرية في الشمال، ومع ذلك يُتوقع لهذه المجتمعات الفقيرة أن

تكون الأكثر تضررًا من الاحتباس الحراري، والأقل قدرة على التكيف مع الضرر المتعلق بالمناخ، والأقل حماية ضده، وبالتالي لتجنب المخاطر الناتجة من الإنتاج والتوزيع غير المتساويين للمخاطر المرتبطة بالتغير المناخي؛ يجب أن تكون هناك قوانين بيئية شاملة مبنية على الحقوق المتساوية لكل فرد، ومن هذه النماذج نموذج "التقليص والتقارب" contraction and convergence الذي طوره المعهد العالمي للعوام في لندنGlobal Commons Institute، والذي يقترح تناقصًا كبيرًا للانبعاثات من جانب الدول الغنية إلى المستوى الذي يمكن للغلاف الجوي امتصاصه دون أن يتضرر، ويزود هذا النموذج الدول النامية بمساحة معينة للنمو عن طريق نقلٍ كبيرٍ للموارد، ممن ينتجون انبعاثات بنسب عالية لكل فرد إلى الذين ينتجون انبعاثات منخفضة؛ وفقًا لخطط الاتجار بالكربون[٣].

أما بالنسبة لمفهوم الأمن البيئي فتنقسم النظرية الخضراء في تناوله، فبض الاتجاهات الفكرية داخل النظرية تشكك في أن وضع المشكلات البيئية في إطار المشكلات الأمنية بهدف رفع مكانتها لتصبح مسألة في "السياسة العليا"؛ هو أمر قد يؤدي إلى نتائج عكسية قد يؤول به الأمر إلى اللعب على القضايا الأمنية التقليدية، وأن هذا يفرغها من قيمها الخضراء الجوهرية المناهضة للعنف[٤]، أما الاتجاه الفكري الآخر داخل النظرية يجد في الأمن البيئي فرصة لتوسيع النطاق الأخلاقي لمفهوم الأمن، وتوسيع الفهم التقليدي لمصدر انعدام الأمن، وإتاحة الفرصة لتعزيز التعاون الدولي من أجل الاستدامة طويلة الأمد[٥].

وقد تعددت الدراسات التي ركزت على الأمن البيئي، ومسائل التغير المناخي، والصراعات البيئية، والأمن الايكولوجي، وكان من ضمن الكتاب الذين ربطوا مشكلات البيئة بالنمو السكاني نورمان مايرز Norman Myers، ويقدر "مايرز" الكاتب الأكثر غزارة في هذا الموضوع، أن اللاجئين البيئيين سيصبحون قريبًا أكبر مجموعة من المهاجرين غير الطوعيين[٦]. وقد اهتم مايرز بما يسمى "بالضغط السكاني" كعامل حاسم من عوامل التدهور البيئي؛ وقد عبر عن ذلك بأن اللاجئين البيئيين هم في الحقيقة لاجئو الضغط السكاني 'population pressure'[٧]. ويدعي مايرز أنه بحلول ٢٠٥٠ سوف يصل عدد

اللاجئين المناخيين إلى ٢٠٠ مليون لاجئ، وقد حدد في تقريره أربعة أسباب رئيسية للنزوح[٨] (أنظر الجدول رقم١)، **السبب الأول:** يتكون من التغيرات البيئية التدريجية بما في ذلك تدهور الأراضي وتغير المناخ؛ حيث يعزي مايرز عمليات تدهور التربة إلى وجود عجز في الأراضي الصالحة للزراعة، والممارسات الزراعية السيئة، وانعدام البنى التحتية الريفية للزراعة، والنمو السكاني والفقر معا. ولهذه العوامل أثر في سبل العيش لكثير من السكان، ومع تغير المناخ، وزيادة الانبعاثات الدفيئة التي تعزى للدول الغنية يُعتبر اللاجئون البيئيون ضحايا عاجزين يقعون خارج البلاد المصدرة، وليسوا مسؤولين عن عملية التغيير.

السبب الثاني لتشريد السكان يتم تحديده بالكوارث الطبيعية على نطاق واسع، ويعتبرون ضحايا الكوارث والفقر والضغوط الديمغرافية، وبحكم وضعهم الفقير لا يستطيعون أن يفعلوا الكثير لحماية أنفسهم.

أما **السببان الآخران** فهما الحوادث البيئية، والأزمات وتلك تنتج عن بناء البنية التحتية؛ حيث يعتبر الأشخاص المتضررون هم ضحايا توطنهم داخل بلدهم، وهذا بسبب تورط مباشر أو غير مباشر من الحكومات في هذه البلدان في إحداث مثل هذه التغييرات البيئية بسبب مشاريع البِنى التحتية التي تقيمها، ويطلق على هذه الحالة من اللاجئين، اللاجئون بسبب "الاضطهاد البيئي Environmental Persecution "[٩]وقال Steve Lonergan والذي يعرفه بأنه "التدمير البيئي الناجم عن مشاريع التنمية للإقليم من قبل السلطات التي لا تقوم بحماية الضحايا الذين من المفترض عليها حمايتهم".

تمييز تيارات الهجرة الناتجة عن الاضطرابات البيئية إلى ثلاث فئات من الاضطرابات تشمل؛ الكوارث، ومصادرة الممتلكات، والتدهور (جدول ١).

العناصر	الكوارث Disaster حادث كارثي غير مقصود يؤدي إلى هجرة البشر		المصادرة Expropriations التدمير المتعمد للبيئة يجعلها غير صالحة للحياة		التدهور Deterioration التدهور التدريجي للبيئة الذي يقيد وجود الانسان	
الفئة الفرعية	طبيعي	تكنولوجي	التنمية	الإبادة البيئية	تلوث	نضوب أو استنفاذ
الأصل	طبيعي	نشاط بشري	نشاط بشري	نشاط بشري	نشاط بشري	نشاط بشري
نية الهجرة	غير مقصود	غير مقصود	مقصود	مقصود	غير مقصود	غير مقصود
المدة الزمنية	حاد	حاد	حاد	حاد	تدريجي	تدريجي
مثال عام	بركان	سحابة مشعة	بناء السدود	تساقط أوراق الشجر نتيجة استخدام مواد كيمائية (تدمير المحاصيل)	الاحتباس الحراري	إزالة الغابات
مثال واقعي	مونتسرات(جزيرة كاريبية جبلية)	الولايات المتحدة بنسلفانيا	الصين	فيتنام	بنجلادش	أكوادور- أمازون
تقدير عدد النازحين	٧٠٠٠ نسمة	١٤٤٠٠٠ نسمة	٨٥٠٠٠ نسمة	٧ مليون	١٥ مليون	١١٥٠٠٠

جدول ١: تقسيم أسباب اللجوء البيئي من خلال كل أسباب الصراع البيئي، المصدر: Bates, Diane C. "Environmental refugees? Population and environment, 2002 [١٠]

وقد قدم علماء الاجتماع الذين يدرسون اللاجئين البيئيين العديد من المراجعات القيمة لهذا الأدب الحالي مثل Ramlogan، 1996؛ Perout، 1995؛ Sukeke، 1994؛ ويستنج، ١٩٩٢)، حافظت هذه المراجعات بشكل أو بآخر على مفهوم اللاجئ البيئي الذي وضعه البرنامج البيئي الوطني المتحد (UNEP) في عام ١٩٨٥. وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة اللاجئين البيئيين بطريقة تتفق مع المهمة الإنسانية لوكالتهم بدلًا من استخدام معايير تحليلية أكثر، وقد عرّف باحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة "عصام الحناوي" أولاً اللاجئين البيئيين بأنهم[١١]: **أولئك الأشخاص الذين أجبروا على**

ترك موائلهم التقليدية، مؤقتًا أو دائمًا، بسبب اضطراب بيئي ملحوظ (طبيعي و/أو بشري) يُعَرِّض وجودهم للخطر و/ أو يؤثر بشكل خطير على جودة حياتهم. ويقصد "بالاضطراب البيئي" في هذا التعريف أي تغييرات فيزيائية و/أو كيميائية و/أو بيولوجية في النظام الإيكولوجي (أو قاعدة الموارد) تجعله، بشكل مؤقت أو دائم، غير مناسب لدعم حياة الإنسان.

في تقريره لعام ١٩٨٥، وصف الحناوي ثلاثة أنواع رئيسية من اللاجئين البيئيين على أساس **المعيار الزمني**:

١) أولئك الذين نزحوا **مؤقتًا** بسبب الكوارث، سواء كانت طبيعية أو بشرية المنشأ ويطلق عليها "الإجهاد البيئي" مثل الفيضانات والأعاصير والزلازل.

٢) النازحون بشكل **دائم** بسبب التغيرات البيئية الشديدة، مثل بناء السدود.

٣) أولئك الذين يهاجرون على أساس التدهور التدريجي للظروف البيئية مثل إزالة الغابات، والتصحر، ولم تعد البيئة المحيطة قادرة على تلبية احتياجاتهم الإنسانية. وهي فئة إضافية ولكن أصغر، وقد أعطى الحناوي هنا وصفًا تقريبيًا؛ ولكنه لم يضع معايير عامة لتمييز نوع من اللاجئين البيئيين عن الآخر، وحافظت الأدبيات التي تطورت بعد هذا التقرير على نظام الحناوي المبهم للتصنيف.

ووُجِهت انتقادات للأدبيات الحالية حول اللاجئين البيئيين تلخصت في ثلاث مشاكل رئيسية كما بلورها ترولدن[١٢]؛ أولاً: تُظهر الدراسات المتعلقة باللاجئين البيئيين تحيزًا إقليميًا قويًا، حيث تم التركيز في العمل في أنحاء معينة في العالم - أي إفريقيا وآسيا - ولم يحدث بالمثل في المناطق الأخرى. ثانيًا: دراسات الحالة التفصيلية للظروف التي تُنتج اللاجئين البيئيين نادرة. ثالثًا: يقاوم العلماء الذين يميلون إلى القانون الدولي، والشواغل الأمنية، والمسائل الأوسع نطاقًا المتعلقة بالهجرة استخدام مصطلح "لاجئ". وتنشأ نقاط الضعف هذه جميعًا، جزئيًا على الأقل، من القبول غير النقدي لمفهوم الحناوي الغامض للاجئين البيئيين.

فمفهوم "الهجرة البيئية" ليس له تعريف قانوني؛ وبالتالي يَنظر إليه من خلال رؤيته كحلقة من حلقات سلسلة الرحيل أو الانتقال التي تبدأ حلقاتها في شكل خط مستقيم تتخلله ثلاث حلقات موزعة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار[١٣]، تبدأ حلقته الأولى من أقصى اليمين في الأطراف الذين يتمتعون بالسيطرة على قرار الرحيل أو الانتقال، ويطلق عليهم "مهاجرون" Migrants، أما الحلقة الثانية في الوسط وهم الأطراف الذين يتحكمون بدرجة أقل في قرار الرحيل أو الانتقال لمحدودية الخيارات، ويطلق عليهم "المهاجرون البيئيون" Environmental Emigrants، أما الحلقة الأخيرة التي تمثل أقصى اليسار فهم الأطراف الذين ليس لهم أي سيطرة على قرار الرحيل ويكون هذا القرار لا إراديًا، وهم من يطلق عليهم "اللاجئون البيئيون" Environmental Refugee.

ولتصحيح هذه المشكلة، يميز المشروع الحالي اللاجئين البيئيين على أساس المعايير المتعلقة بخصائص الاضطراب البيئي: أصله (طبيعي أو تكنولوجي)، ومدته (حادة أو تدريجية)، وما إذا كانت الهجرة نتيجة مخطط لها للانقطاع (عن قصد أم لا) كما تم توضيحه في جدول رقم١.

وبالرغم من أن التعريف المتفق عليه للاجئين البيئيين هو " الأشخاص الذين يهاجرون من محل إقامتهم المعتاد بسبب التغيرات في بيئتهم غير البشرية المحيطة"، إلا أن هذا التعريف وغيره من التعريفات ستظل غامضة نتيجة عاملين:

- عامل التأكيد على أن البيئة المحيطة تحولت إلى بيئة أقل ملائمة للوجود البشري.
- عامل الاعتراف بأن هذه الظروف تسبب الهجرة.

٢- اللجوء البيئي في القانون الدولي:

في القانون الدولي والمعايير الدولية، يُعرّف اللاجئون بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة باللاجئين وتعديلها لعام ١٩٦٧ بوصفهم أشخاصًا "لديهم خوف قوي من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق، أو الدين، أو الجنسية، أو العضوية في مجموعة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي"[١٤]. ويطلق على المهاجرين

الذين يستوفون المعايير المنصوص عليها في هذه الوثائق "اللاجئون بموجب الاتفاقية"، بينما يُعتبر الآخرون مهاجرين طوعيين. وفي حالة الهجرة البيئية يمكن اعتبار أن المهاجرين الذين أُجبِروا على الخروج لظروف قسرية لا يمكن التحكم بها، وكانت خياراتهم مقيدة، هم لاجئون بيئيون بالرغم من أن اتفاقية جنيف لا تحمي ضحايا الكوارث البيئية، ذلك أن الاتفاقية تعاني من قيود كبيرة سواء في مجال الحماية التي توفرها، أو بشأن الصك نفسه من حيث عدم ملائمته بشكل خاص لتلبية الهجرات الجديدة الدولية، وأن مفهوم "الاضطهاد" الذي ذُكِر في الاتفاقية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالخوف من الاضطهاد الشخصي الذي يتجنب الاضطهاد العمومي الكامن إزاء الكوارث والتدهور البيئي، حيث يقصد به المعاملة غير العادلة، وبالتالي لا يبدو ضحايا تسونامي بمثابة ضحايا للاضطهاد بالمعنى المقصود في اتفاقية جنيف، كذلك الحال بالنسبة لضحايا الجفاف، والتصحر، وغيرها.

كما أن القيد المهم الذي يستبعد الحماية التقليدية "للاجئ البيئي"، هو أن مرشح اللجوء يجب أن يظهر أنه قد ترك بلاده، وأن هذه الأخيرة لا توفر له الحماية الكافية، ومع ذلك فإن الهجرة البيئية ليست بين الدول وحدها، بل أن معظمها تكون في أغلب الأحيان داخلية، وحماية الدولة يمكن أن توجد؛ ولكنها قد تكون غير كافية، أو عاجزة في مواجهة الكوارث البيئية المفاجأة، وهذا يعني أن النازحين داخل بلدانهم الأصلية بسبب كارثة ليسوا ضمن نطاق اتفاقية جنيف، حتى إذا كان البلد المتضرر لا يمكن أن يوفر لهم الحماية الفَعَّالة، حيث تقوم اتفاقية جنيف على مبدأ احترام القانون الدولي والسيادة الوطنية، وأن مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، واحترام السلامة الإقليمية يمنع حماية اللاجئين الداخليين[١٥].

وبناءً على ذلك هناك فارق بين اللاجئ التقليدي واللاجئ البيئي؛ فبالنسبة للفئة الأولى لم تعد تتمتع بالحماية القانونية لدولهم الأصلية أو التي يحملون جنسيتها، في حين أن الفئة الأخرى لم تنقطع العلاقة القانونية مع دولهم، ولم يتم كسرها ولكنها غير قابلة للتنفيذ بشكل مؤقت، من جهة أخرى، فإن اللاجئ التقليدي يحتاج إلى وضع

لتجاوز الكسر القانوني مع بلده الأصلي، في حين أن اللاجئ البيئي يتطلب وضع لتخفيف القصور المادي لدولته دون الحاجة بالضرورة إلى استبدال الرابطة القانونية، وبالتالي فالقانون الدولي للاجئ يبدو غير كاف لمواجهة الهجرة الجديدة بما في ذلك المتعلقة بالكوارث البيئية.

ثانيا: انعكاس التغير المناخي على الأمن الانساني:

نسب الأمين العام للأمم المتحدة بانكي مون عام ٢٠٠٧ العنف في دارفور إلى مزيج من الضغوط الديمغرافية وندرة المياه وتغير المناخ، وحذر تقرير Christian Aid أن نموذج دارفور يمكن أن يتكرر حول العالم "a world of many more Darfurs"[١٦]. وفي أبريل من نفس العام، عرضت حكومة المملكة المتحدة قضية تغير المناخ على مجلس الأمن للمرة الأولى، مستشهدة بقضية دارفور[١٧]. وفي الولايات المتحدة، أصدر مركز الدراسات الدفاعية، CNA، تقريرًا بعنوان "الأمن القومي وخطر التغيير المناخي"[١٨] الذي أقر أن الاحتباس الحراري يمكن أن يكون عامل إخلالٍ للاستقرار السياسي على نطاق واسع في المناطق الفقيرة، وسبب في تحركات اللاجئين الكبيرة إلى الولايات المتحدة وأوروبا. وقرب نهاية ذلك العام حذرت لجنة نوبل النرويجية من أن الهجرة الناجمة عن المناخ، وندرة الموارد يمكن أن تتسبب في صراع عنيف وحرب داخل الدول وفيما بينها.

كما أوضح مركز ‘‘وورد ووتش’’ للأبحاث في تقريرٍ نشره في فبراير ٢٠١٩ إلى أن تغير المناخ في إفريقيا سيؤدي إلى زيادة حدة الفقر، بل يزيد أيضًا من عدم الاستقرار الداخلي، وهذا بدوره يغذي الإرهاب والجريمة، وقد يدفع بالشباب ناحية الانضمام إلى التنظيمات المسلحة، فمنطقتي الساحل، والصحراء، وغرب إفريقيا لعبت العوامل البيئة والاجتماعية فيها دورًا في نشوء العنف بين المجتمع سواء من ناحية قبلية، أو عرقية، أو ظهور تنظيمات متطرفة، كما يوضح مؤشر مخاطر المناخ العالمي The Global Climate Risk Index 2019للعام ٢٠١٩ في طبعته الرابعة عشرة أن الدول النامية هي أكثر الدول تأثرًا لمشكلات تغير المناخ[١٩].

ووفقًا لمؤشر الدول الهشة الصادر عن مؤسسة صندوق السلام؛ فإن القرن الإفريقي يعانى أيضًا من تفاقم مشاكل المناخ، ويتواجد به دول تعاني من التقلبات المناخية بشكل مستمر كالصومال، وكينيا، وإرتيريا، وتسجل هذه الدول مؤشرات عالية في نسب العنف الذي يعتبر التغير المناخي أحد أسبابه، وبخاصة تلك الصراعات الناجمة عن حالات الجفاف[٢٠]؛ ففي عام ٢٠١١، عانت الصومال من حالات جفاف تم ربطها بتغير المناخ؛ حيث لاحظ ـــ في تلك الفترة ـــ الباحث" ماركوس كينغ" بجامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة أن "حركة الشباب" قامت بتغيير خطة تحركاتها الميدانية، وبدأت في عزل المدن المحررة من قبضتها عن موارد المياه[٢١] .

وفي عام ٢٠١٨ في اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي تمت الإشارة إلى أن الجفاف الذي تعاني منه بحيرة تشاد عزز من جهود انتشار الجماعات المتطرفة وبخاصة (بوكو حرام والقاعدة) في منطقة الساحل؛ حيث شهدت مالي عام ٢٠١٨ تصاعد في أعمال العنف بين المزارعين والرعاة، وسجل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الغذاء ما يصل إلى ٥.٢ مليون نسمة نتيجة تصاعد لأعمال العنف والجفاف[٢٢].

وفي الكاميرون على سبيل المثال تعد أحد الأسباب الأساسية وراء انضمام الشباب هناك إلى (بوكو حرام) هو التغيرات المناخية الي أثرت على البيئة الزراعية هناك، وزادت من عملية تصحر الأراضي، ولذلك ينضم أعداد كثيرة من الشباب صغيري السن، والذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٧ - ٢٢ إلى الجماعات المسلحة في منطقة بحيرة تشاد، فالجفاف الذى تعاني منه أدى إلى الاقتناع بأن الانضمام إلى هذه الجماعات هو الوسيلة لضمان "البقاء" على قيد الحياة[٢٣]، ومما يؤكد هذه الفرضية، ذلك التقرير الذي صدر عن وزارة الخارجية الألمانية عام ٢٠١٧، والذي تناول الحديث عن تنظيم "داعش" وأسباب انتشاره، وتمدده بسوريا؛ حيث كان من بين العوامل التي وضعت لتفسير الأسباب أن ندرة المياه في بعض المدن السورية ساعدت "داعش" على الانتشار، وتجنيد الشباب، ونشر أفكاره من خلال عمله على توفير المياه للأهالي[٢٤].

ثالثا: التغير المناخي والنزوح الداخلي في إفريقيا.

وصل عدد النازحين داخل إفريقيا نهاية ٢٠١٨ إلى ١٦.٨ مليون نتيجة للصراع والعنف؛ مما يمثل ٤٠ في المائة من الإجمالي العالمي، ويعتبر هذا أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق في القارة، تسببت الكوارث بمفردها، ولا سيما المرتبطة بمخاطر الأرصاد الجوية الهيدرولوجية مثل الفيضانات، والعواصف، والجفاف، في حدوث ٢.٦ مليون حالة نزوح جديدة خلال العام. وتشير أحداث النزاع، والكوارث في عام ٢٠١٩ إلى أن عدد حالات النزوح من المرجح أن يستمر في الارتفاع، مما يدل على أن هذه الظاهرة لا يجب أن يتم التقليل منها[٢٥].

ومن اللافت للانتباه أن غالبية اللاجئين البيئيين يأتون من منطقة الساحل، والصحراء الإفريقية التي تضم نحو ١٧ دولة إفريقية؛ ابتداء من السنغال في غرب إفريقيا، وحتى شمال إرتريا في الشرق الإفريقي. ويعاني معظم سكان هذه المنطقة من التهديدات المرتبطة بتغير المناخ. كما تساعد أوضاع عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية، وعدم احترام حقوق الإنسان على دفع سكان المناطق الريفية، والبدوية إلى عبور الحدود الوطنية بحثًا عن الخلاص والتحرر. وعلى أي حال فإن نحو ٧٠% من المهاجرين الأفارقة اضطروا إلى مغادرة أوطانهم بسبب الفقر والبطالة، وإذا كان نحو ٦٤% من الأفارقة، وما يقرب من ٩٠% من الأثيوبيين تحديدًا، يعتمدون على الزراعة في كسب أقواتهم؛ فإن المتغير البيئي يصبح حاسمًا، ومهما في معرفة الاتجاهات الجديدة لظاهرة اللجوء في إفريقيا[٢٦]. وقد صارت الهجرات بسبب المناخ مشكلة متزايدة. مثلاً يقدر مسئولو الأمم المتحدة أن حوالي ١٠% من الـ٣٠٠ ألف لاجئ تقريبًا في مخيم داداب للاجئي شمال كينيا؛ هم لاجئون بسبب المناخ.

وتعتبر إفريقيا ــ خاصة جنوب الصحراء الكبرى ــ منطقة سريعة النمو ذات تنوع بيئي مناخي وثقافي كبير[٢٧]، وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ملياري شخص، وهو رقم سيرتفع إلى ما يقرب من ٤ مليارات بحلول عام ٢١٠٠[٢٨]، يعمل في القطاع الزراعي حوالي ٦٥٪ من القوة العاملة في إفريقيا، وقد زاد إنتاج هذا القطاع منذ عام ٢٠٠٠ وذلك للتوسع في المساحة

الزراعية[٢٩]. وبالرغم من ذلك تظل إمكانات المحصول أعلى مما تم تحقيقه بالفعل؛ وذلك لمحدودية كفاية المياه والمواد الغذائية[٣٠]. ويعتبر الإنتاج الزراعي في إفريقيا جنوب الصحراء مُعَرَّضًا بشكل خاص لآثار تغير المناخ، حيث تمثل الزراعة المطيرة حوالي ٩٦٪ من إجمالي إنتاج المحاصيل[٣١].

قد واجه إقليم القرن الإفريقي معدلاً مقلقًا من التدهور البيئيّ وَلَّدَ المجاعات، والاضطرابات الاقتصاديّة، والاجتماعيّة الهائلة، وصراعات واسعة النطاق على الموارد، على مدى النصف الأخير من القرن الماضي، مالت درجات حرارة الإقليم للزيادة بينما مالت معدلات سقوط الأمطار للنقص، وكان لزيادة درجات الحرارة التاريخية آثار سلبية كبيرة على القيمة الزراعية المضافة في البلدان الإفريقية؛ وتبين أن زيادة درجة الحرارة بمقدار ١ درجة مئوية ترتبط بانخفاض نمو الإنتاج الزراعي بنسبة ٢.٦٦٪ ، مما يؤدي إلى تقديرات انخفاض النمو الاقتصادي بمعدل ١.٣ نقطة مئوية لكل درجة من درجات الاحترار[٣٢]، والانخفاض في نمو الصادرات بنسبة ٢.٠-٦.٥ نقطة مئوية[٣٣].

وفي نفس الحقبة الزمنيّة واجهت قطاعات كبيرة خصبة، أو نصف خصبة من الإقليم معدلات سريعة من التدهور على هيئة اجتثاث للغابات، وفقدان للنباتات وللتنوع الحيويّ، وزيادة في تآكل التربة، والتيبّس والتصحر، ومع أن أسباب التدهور المتزايد قد لا تكون معروفة بالكامل بعد، إلا أن لها صلة بالتغيرات المناخية العالمية، وبأنواع مختلفة من الأنشطة البشرية المحليّة، كذلك يصعب تحديد الآثار الفعلية والإرهاصات المحتملة للمعدلات المتنامية للتدهور، إلا أنه لا يكاد يكون هنالك من شك في أنها تمثل تهديدًا متزايدًا على أمن الإنسان في الإقليم.

وتكمن الأزمة البيئية في إفريقيا إلى **عاملين أساسيين**: **الأول** يرتبط بالتغيرات المناخية العالمية التي أصابت عدة مناطق حول العالم، إنما بصورٍ مختلفة، وتنعكس **في ثلاث ظواهر:**

أ- التغيرات في درجات الحرارة.

هناك سيناريوهان لانبعاثات الحرارة؛ أولهما سيناريو الانبعاث المنخفض RCP2.6 (الذي يمثل العالم ٢ درجة مئوية)، ترتفع درجات حرارة الصيف في إفريقيا حتى عام ٢٠٥٠ عند حوالي ١.٥ درجة مئوية فوق خط الأساس ١٩٥١-١٩٨٠، وتبقى عند هذا المستوى حتى نهاية القرن. أما في سيناريو الانبعاث العالي RCP8.5 (الذي يمثل عالميًا ٤ درجات مئوية)، يستمر الاحترار حتى نهاية القرن، حيث تصل درجات الحرارة الصيفية الشهرية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ٥ درجات مئوية فوق خط الأساس ١٩٥١-١٩٨٠ بحلول عام ٢١٠٠.

ويتم توزيع هذا الاحترار بشكل موحد إلى حد ما جغرافيًا، على الرغم من أن المناطق الداخلية في المناطق شبه الاستوائية الدافئة تتأثر أكثر؛ ففي الجنوب الإفريقي شبه الاستوائي يكون الفرق في الاحترار بين RCP2.6 و RCP8.5 كبيرًا بشكل خاص، ومن المحتمل أن يكون ذلك بسبب ردود الفعل الإيجابية مع هطول الأمطار[٣٤].

ب- درجات الحرارة القصوى:

درجات الحرارة القصوى، والمعروفة باسم درجات الحرارة ٣ و ٥ سيجما (الانحرافات المعيارية، درجة التشتت)[٣٥] تكون أعلى من القاعدة التاريخية لدرجات الحرارة، وتبرز درجات الحرارة إلى أقصاها وفقًا للسيناريوهين المتعلقين بالانبعاثات الحرارية (المرتفع، والمنخفض)، فبالنسبة لسيناريو الانبعاث المرتفع فإنه بحلول ٢١٠٠ سيكون أكثر من ٧٥% من أشهر الصيف أكثر سخونة من ٥ سيجما، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي، وخلال الفترة ما بين ٢٠٧١-٢٠٩٩؛ فإن أكثر من نصف أشهر الصيف في جنوب إفريقيا الصحراء (حوالي ٦٠%) سوف تكون أكثر سخونةً من ٥ سيجما، مع زيادة كبيرة في غرب إفريقيا (حوالي ٩٠%)، أما في سيناريو الانبعاث المنخفض، فمن المتوقع حدوث زيادة كبيرة في درجات الحرارة القصوى على المدى القريب بنسبة ٣٠% من مساحة أراضي جنوب إفريقيا وحوالي ٥% من غرب إفريقيا[٣٦].

ج- الجفاف.

يعد التوازن طويل الأجل بين الطلب والعرض محددًا أساسيًا للنظم الإيكولوجية والنظم الزراعية القادرة على الازدهار في منطقة معينة، ويشار إلى مؤشر الجفاف ب(AI) وهو مؤشر يحدد المناطق "القاحلة"، أي المناطق التي لديها عجز هيكلي في هطول الأمطار. ويتم تعريف AI على أنه إجمالي هطول الأمطار السنوي مقسومًا على التبخر المحتمل، وبشكل عام، يزداد المتوسط السنوي للتبخر الشهري المحتمل في ظل ظاهرة الاحتباس الحراري؛ حيث إنه مدفوع بالدرجة الأولى بالحرارة. وقد لوحظ هذا في جميع أنحاء إفريقيا التي تقع جنوب الصحراء الكبرى باتفاق نموذجي قوي، باستثناء المناطق التي يتوقع أن تشهد زيادة كبيرة في هطول الأمطار. وفي شرق إفريقيا ومنطقة الساحل يظهر انخفاضٌ طفيفٌ في التبخر المحتمل، وعلى النقيض من ذلك، تظهر إشارة أكثر غموضًا في المناطق التي يُتوقع أن تحصل على كمية أقل من الأمطار (ولا سيما جنوب إفريقيا)[٣٧].

وعلى سبيل المثال تعاني إثيوبيا من الجفاف لعدة سنوات انعكس في نزوح ٤٢٥٠٠٠ شخص، وأكد مركز مراقبة النزوح الداخلي the Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) في تقرير جديد ركز على المنطقة الصومالية في إثيوبيا: أن الصراع على الموارد والعنف العرقي أدى إلى تشريد أكثر في إثيوبيا من أي دولة أخرى في العالم في ٢٠١٨"، وتعتبر منطقة الساحل، والقرن الإفريقي، والجنوب الإفريقي أكثر المناطق تأثراً بالجفاف في القارة؛ حيث انخفض هطول الأمطار في منطقة الساحل بأكثر من ٢٠ في المائة منذ أوائل السبعينيات في "واحد من أكثر التغيرات المناخية دراماتيكية على المدى الطويل في أي مكان في العالم"[٣٨]. وعانت النيجر من فترات جفاف شديدة في ١٩٧٣ و ١٩٨٤ ، ولا تزال الأمطار الشحيحة وغير الموثوق بها تؤثر على المجتمعات الريفية. كما أدى نقص كبير في الأعلاف في عام ٢٠١٨ إلى وجود آلاف المتسربين من المدارس؛ حيث اضطر أطفال الرعاة، والرعاة الزراعيين إلى اتباع والديهم بحثًا عن المراعي[٣٩].

إن تغير المناخ يؤدي إلى نزوح الأفراد من خلال العديد من الطرق، وأكثرها وضوحًا ومأساوية يكون بسبب زيادة عدد الكوارث المتعلقة بالطقس وخطورتها، والتي تدمر المنازل، والمساكن مما يدفع الأفراد إلى البحث عن مأوى، أو أماكن للعيش بمكان آخر. إن ظاهرة البداية البطيئة التي تتضمن تأثيرات التغير المناخي مثل التصحر، وارتفاع منسوب البحار يؤدي تدريجيًا إلى تدمير أسباب المعيشة، وإجبار المجتمعات على التخلي عن أوطانها التقليدية؛ لتذهب إلى بيئات أكثر ملاءمة. ويحدث هذا حاليًا في مناطق الساحل الإفريقية، وحزام مناطق المناخ شبه الجاف الذي يمتد حول القارة أسفل صحرائها الشمالية تمامًا. ويمكن أن تؤدي البيئات المتدهورة نتيجة للتغير المناخي إلى مزيد من الصراعات حول الموارد؛ والتي قد تؤدي بدورها إلى نزوح الأفراد.

أما **العامل الثاني** فيرتبط بالنشاطات البشرية الإقليمية التي تؤدي إلى تغيرات في استخدام الأراضي ومساحتها.[٤٠]، وقد ظهر ذلك في النمو السكاني السريع الذي حدث خلال النصف الأخير من القرن الماضي في القارة الإفريقية، حيث ازداد عدد سكان الإقليم لأكثر من الضعف منذ بدايات ستينات القرن الماضي؛ نتيجة لذلك حدثت تغيرات ملحوظة في نسبة، ومدى، وشدة استخدام الأراضي ومساحاتها، نتيجة تجريد المزيد من الأراضي الزراعة، وقطع المزيد من الأشجار للبناء والاحتطاب. ورغم النمو الحضري السريع في المنطقة، إلا أن الإقليم ما يزال يؤوي أكبر مجموعات من الرعويين في العالم، ومع تزايد تعداد السكان، والمواشي، وازدياد عدد موجات الجفاف، وطولها، والرعي الجائر؛ صار الرعي الجائر، وقلة المراعي الجيدة مشاكل خطيرة في عدة بقاع من الإقليم.

ثمة عامل بشري آخر فَاقَمَ تدهور البيئة في المنطقة، ألا وهو استيلاء الدولة على الأراضي المملوكة للطوائف المختلفة لتقديمها للمستثمرين الأجانب، وهو ما يقضي على الحقوق الأصيلة للمواطنين في الأراضي؛ حيث تمنح حكومات الإقليم امتيازات على الأراضي لشركات الصناعات الاستخراجيّة منذ عقود؛ لكن في السنوات الأخيرة تورطت الحكومات أيضاً في منح الأراضي للمستثمرين الأجانب في الزراعة التجارية واسعة النطاق[٤١].

وبالرغم من أن قطاع الصناعات الاستخراجيّة يعد صغيرًا نسبيًا في دول القرن الإفريقي؛ إلا أن حكومات الإقليم قد منحت امتيازات كبيرة على الأراضي للمستثمرين الأجانب في القطاع، ورغم أن الأرقام الدقيقة تظل غير معروفة، إلا أن الأدلة الشفهيّة تشير إلى أن الامتيازات كبيرة بحيث تؤثر على البيئة، وقد بذلت دول الإقليم – عدا جيبوتي؛ محدودة الموارد المعدنيّة - جهودًا لتوسيع صناعاتها الاستخراجيّة.

ورغم عدم وجود تقديرات دقيقة؛ إلا أنه ما من شك في أن مساحات كبيرة من الأراضي تؤخذ من مالكيها الأصليين في الإقليم، كما أنه من المعروف أن توسع الصناعات الاستخراجيّة، والزراعة التجاريّة قد ساهم في تدهور البيئة بالشكلين المباشر وغير المباشر؛ حيث يستلزم كل من التعدين والزراعة التجارية تجريد الأراضي؛ ما يساهم في اجتثاث الغابات، وتراجع الغطاء النباتي، وتآكل التربة، والتيبس، والتصحر. كما أنهما يساهمان في تدهور البيئة ببعث ملوِّثاتٍ متنوعة في الهواء والمياه والتربة. فعلى سبيل المثال، أصبحت انسكابات البترول في السودان مصدرًا كبيرًا لتلوث الماء والتربة.

وقد أدى ذلك إلى عدد من الآثار الخطيرة على البيئة أبرزها:-

- **المجاعات وانعدام الأمن الغذائيّ**[٤٢]، فمع عدم انتظام سقوط الأمطار، وتكرار موجات الجفاف، وطول مدتها، عانت المنطقة من مجاعاتٍ دوريّة. وقد كانت مجاعتا إثيوبيا عام ١٩٧٤ و١٩٨٤ أقسى مجاعات شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، لكن فيما عدا هذه المجاعات واسعة النطاق يواجه جماعات الرعاة، والفلاحون في الإقليم بشكلٍ منتظم المجاعات، وسوء التغذية، ومجاعات الماشية، بل إن المجاعات المحليّة صارت تحدث بشكلٍ أكثر انتظامًا في كل دول الإقليم؛ ولذلك يشهد الإقليم عددًا متزايدًا من لاجئي المناخ؛ حيث تجبر موجات الجفاف المستمرة الفلاحين، والبدو على النزوح إلى المدن، أو مخيمات اللاجئين تفاديًا للمجاعات.
- **أزمة المياه والطاقة**[٤٣]، مع تزايد موجات الجفاف، تواجه كل دول الإقليم تقريبًا عجزًا متزايدًا في المياه والطاقة؛ مما سبب اضطرابات اقتصادية خطيرة ليس

فقط لقطاع الفلاحين والرعاة، وإنما في قطاعات أخرى من الاقتصاد، ففي يوليو ٢٠٠٩ مثلاً ذكرت الصحف الكينية أن بحيرة كامناروك في وادي الصداع بكينيا قد جفَّت، ونتج عن ذلك هلاك الحياة البرية، كذلك فقد جفت مساحات المياه في حديقة بحيرة ناكورو الوطنيّة، بينما تضاءلت بحيرة نايفاشا بشكلٍ كبير، كذلك فقد كانت مستويات المياه في مخازن المياه الثلاثة في نيروبي –نداكايني وساسوموا ومامباسا- منخفضةً بشكلٍ خطير، مما سبب أزمة في المياه، إضافة لذلك؛ فإن محطة توليد الطاقة على نهر تانا في كينيا أغلقت اضطراريًا بسبب انخفاضٍ في مستويات المياه خلف سدّ النهر، مما سبب عجزًا في الطاقة، كما أغلقت بعض المصانع في ناكورو: منها مصانع فلامينجو، وكويل برودكت كينيا، وكابي، بسبب أزمة المياه، وخلال الفترة نفسها، شهدت إثيوبيا جفاف بحيرة هارامايا في إقليم أوروميا، كذلك اضطرت الدولة إلى اللجوء لترشيد المياه والكهرباء بسبب انخفاض مستويات المياه في السدود المولدة للطاقة، كما أصبحت محطات الغاز في أجزاء مختلفة من الدولة؛ إما عاطلة أو تعمل بنظام الورديات.

- **تآكل التربة وتراجع الإنتاج والفقر المدقع**[٤٤]، تشير اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إلى مخاطر كبيرة على القطاع الزراعي خاصة على غلات محاصيل الحبوب الرئيسية في المنطقة الإفريقية، وتشير التوقعات "الحالة الأسوأ" إلى خسائر تتراوح ما بين ٢٧ إلى ٣٢ في المائة بالنسبة للذرة، والذرة الرفيعة، والفول السوداني بسبب ارتفاع درجات الحرارة بحوالي ٢ درجة مئوية عن مستويات ما قبل الصناعة بحلول منتصف القرن.
- **الصراعات الطائفية**[٤٥]، مشكلة كبرى أخرى ترتبط بالتدهور البيئي، هي مشكلة الصراعات الطائفيّة، فثمة خلاف بين الدارسين بشأن العلاقة بين التدهور البيئيّ والصراعات، إلا أن القرن الإفريقي تظهر فيه عدة حالات للصراعات التي فَاقَمَها – إن لم يكن سببها بالكامل- التدهور البيئي؛ مثلاً، ليس ثمة خلاف أن التدهور البيئي الذي يزداد سوءًا؛ قد قوّض الآليّات المؤسسيّة التي تحكم الوصول إلى الأراضي والمياه، وقد صار من الشائع جدًا غارات الرعويين التي تخترق

الحدود الطائفيّة العرفيّة، والدولية بحثاً عن المياه والمراعي؛ وقد أدت إلى نزاعات متنوعة في الإقليم. ومن الواضح تمامًا أن الصراع الرهيب في دارفور له ارتباط بالاضطرابات التي سببها التدهور البيئي، لكن بشكلٍ غير مباشرٍ غالبًا؛ حيث تسببت ندرة المياه، والأراضي التي ولدتها موجات الجفاف المتكررة في تقويض الأعراف التقليدية التي تحكم وصول المُطَالِبين المختلفين إلى هذه الموارد الحيويّة، ما خلق أوضاعًا مناسبة للصراع.

- **تغير النظام الأيكولوجي لغابات السافانا**[٤٦]، تعتبر غابات السافانا من بين النظم الإيكولوجية لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقد تم التأكيد على أن الغطاء النباتي لغابات السافانا شديد التأثر بآثار تغير المناخ، وقد نسبت التوسعات المرصودة في غطاء الأشجار في جنوب إفريقيا إلى زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو أو ترسب النيتروجين. وفي الساحل الغربي لوحظ انخفاض بنسبة ٢٠٪ في كثافة الأشجار، وانخفاض كبير في ثراء الأنواع عبر الساحل في النصف الثاني من القرن العشرين؛ ويعزى ذلك إلى التغيرات في درجات الحرارة، وتقلب هطول الأمطار.

رابعًا: الجهود الإفريقية في مكافحة ظاهرة تغير المناخ.

تُظهر الزيادة في النزوح الداخلي في إفريقيا على مدى العقد الماضي أنه لم تكن التدابير اللازمة لإحلال السلام، وتحسين الأمن، ولا الحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، أو جهود التنمية المستدامة كافية. إن وضع السياسات وتنفيذها هي أسس الحلول الفعالة التي تعالج النزوح وتحد من المخاطر المستقبلية، وللحد من ظاهرة اللجوء البيئي كان من المهم العمل على القضاء على الأسباب الأساسية لهذا اللجوء أو الحد منها.

والبلدان الإفريقية في وضع جيد يؤهلها لأخذ زمام المبادرة بهذا المعنى؛ حيث أعلن الاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٩ عام اللاجئين، والعائدين، والمشردين داخليًا IDPs للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية كمبالا Kampala Convention، وهي

آلية إقليمية فريدة، وملزمة قانونًا بشأن النزوح الداخلي، وتشكل أساسًا متينًا للحكومات لتطوير وتعزيز سياساتها وإجراءاتها[٤٧].

وقد اتخذت بعض البلدان خطوات لإدخال أطر عمل وطنية حول هذه الظاهرة حتى قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، إلا أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به من حيث التنفيذ والمتابعة، وفي ربط التدابير لمعالجة النزوح بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية لتطور السياسات الإفريقية تجاه اللاجئن بصفة عامة كما يلي:

أ. **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة "سياسات الباب المفتوح" من بداية الستينات وحتى نهاية الثمانينات، وامتازت تلك المرحلة بالترحيب باللاجئين في إطار الاتفاقية التي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية بخصوص اللاجئين عام ١٩٦٩[٤٨].

ب. **المرحلة الثانية:** وتشمل الفترة من عام 1990 وحتى عام 2001 ؛ حيث ازدادت المخاطر الأمنية والأعباء الاقتصادية لظاهرة اللجوء، الأمر الذي أفضى إلى وضع حد لسياسة الباب المفتوح. وربما يعد هذا التحول أحد أبرز العوامل التي أسهمت في زيادة تعقيد ،وتشابك ظاهرة اللجوء الدولي في إفريقيا؛ فقد ترتب على تزايد اللجوء العابر للحدود الوطنية توتر العلاقات بين دول المنشأ، ودول اللجوء في السياق الإفريقي. ولعل التأثيرات السلبية التي ارتبطت بوجود معسكرات اللاجئين في الدول المضيفة؛ مثل انتشار الجرائم، والإضرار بالبيئة، واستنزاف الموارد المحدودة؛ قد دفعت بالعديد من الدول الإفريقية إلى رفض قبول اللاجئين من دول أخرى[٤٩].

ت. **المرحلة الثالثة:** وتشمل سنوات ما بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي، وتمثل نقطة التحول هنا دعوة الاتحاد للدول الأعضاء للنظر في التهجير القسري باعتباره انتهاكا لحقوق الانسان. وقد كرس إعلان كيجالي الخاص بحقوق الانسان عام ٢٠٠٣ هذا التوجه الجديد، وتم اعتماد اتفاقية كمبالا في عام ٢٠٠٩ التي تضع معايير لحماية حقوق ورفاه الأشخاص الذين شردتهم النزاعات، والعنف،

والكوارث، وانتهاكات حقوق الإنسان، كما توفر فهمًا مشتركًا للقضية، وتقدم توصيات لدعم البلدان في الاستفادة من الدروس المستفادة على المستوى الوطني، وتدعو إلى تكييف الاستجابات لحالات نزوح محددة، والتشجيع على تنسيق أكبر من خلال التحديد الواضح للأدوار، والمسؤوليات بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين[٥٠].

وقد كانت الجهود الإفريقية تتم على مستويين؛ المستوى الدولي من الاتفاقيات الخاصة بتغير المناخ وتحسين الأوضاع البيئية، والمستوى الإقليمي.

١- **المستوى الدولي (اتفاقيات الأطراف):** وهي الاتفاقيات التي تتعامل مع قضايا عالمية لا تختص بمنطقة معينة؛ بل انعكاسها يشمل دول العالم كافةً، وتهتم بالمعالجة المستقبلية للقضية، ومن ضمنها القضايا الإطارية لتغير المناخ، والتي تعتبر الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية لعام ١٩٩٢، واتفاقية كيوتو لعام ١٩٩٧ - والتي دخلت حيز النفاذ عام ٢٠٠٥ - بمثابة استجابة من المجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي يشكلها خطر التغير في المناخ؛ حيث تم المصادقة عليها من قبل ١٩٤ دولة، وقد حرصت الدول الإفريقية - بالرغم من أنها الجانب الأقل مساهمة في تغير المناخ- على تقديم وجهة نظرها في هذه المؤتمرات المتعاقبة منذ ١٩٩٢م، وحتى مؤتمر جلاسكو ٢٠٢١، وتمحورت مطالب الدول الإفريقية في هذه المؤتمرات المتعاقبة حول ما يلي:

- اتخاذ إجراءات عالمية، وإقليمية، ووطنية عاجلة وعملية.
- التأكيد على تفعيل "آلية التنمية النظيفة" التي تسمح للبلدان النامية بالحصول على تمويل من طرف البلدان المتقدمة في مجال تمويل المشاريع النظيفة، وتحويل التكنولوجيا الملائمة[٥١].
- بذل الجهود من أجل توفير المساعدات المالية، والتقنية؛ وذلك لتعزيز قدرات البلدان الإفريقية في مجال اكتساب نظم المراقبة، والإنذار المبكر، والتقييم، والوقاية، والتأهب[٥٢].

- ضرورة وفاء الدول المتقدمة بمسؤولياتها التمويلية على صعيد بناء القدرات للدول النامية.

٢- **المستوى الإقليمي**: بالرغم من الجهود الافريقية على المستوى الدولي، إلا أن دول أفريقيا أدركت صعوبة الوصول إلى أهدافها في ظل اختلاف الرؤى الدولية في المؤتمرات الاطارية لتغير المناخ، وبالتالي كان من المهم العمل على المستوى الاقليمي، فجاءت اتفاقية كامبالا عام ٢٠٠٩ لتستند إلى مبادئ توجيهية، وتنص على أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليا، وينبغي أن تدمج أحكامها في تشريعاتها، وسياساتها الوطنية، وقد وقع عليها أربعون دولة من أصل ٥٥ دولة عضو في الاتحاد الإفريقي، وصدقت عليها ٢٩ دولة، ولكن دولة واحدة فقط - النيجر - قامت بدمجها في تشريعاتها الوطنية[٥٣].

كانت اتفاقية كمبالا حافزًا مهمًا لزيادة مسؤولية الحكومات، ومساءلتها عن النزوح الداخلي، ومنذ اعتمادها، وضعت بوروندي، وإثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والنيجر، ومالي والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وزامبيا قوانين أو سياسات ذات صلة، كانت بعض القوانين، والسياسات أكثر شمولية من غيرها، من حيث أسباب ومراحل النزوح التي تغطيها، كما ينطبق بعضها على الصعيد الوطني، والبعض الآخر على مناطق محددة. وفي عام ٢٠١٨، أنشأ الاتحاد الإفريقي قانونًا نموذجيًا لدعم البلدان في تطوير قوانينها الوطنية بما يتماشى مع الاتفاقية[٥٤].

هناك مجموعة من الدول تبنت سياسات متعلقة بعودة النازحين، وإعادة إدماجهم إلا أنها لا تتضمن تدابير محددة، أو حلول واضحة لمنع النزوح الجديد، كما أن قلة منهم لديهم أحكام محددة للحد من النزوح، وإجمالًا يمكن القول: إن مشكلات النزوح قد أخذت طريقها في صنع السياسات الوطنية الإفريقية.

ولتفعيل سياسات أكثر دقة وفاعلية تم اتخاذ مبادرات مختلفة ومنها المبادرة الأفريقية للتكيف عند إطلاق مبادرة AAI،[٥٥] حيث بدأ رؤساء الدول الأفريقية حوارات أفريقية وإقليمية رفيعة المستوى، وإجراءات للتكيف على أرض الواقع، وعمليات عبر القطاعات لتعزيز التعاون بشأن التكيف عبر أفريقيا، وتعمل المبادرة AAI على: (١) إذكاء الوعي بالتكيف مع المناخ؛ (٢) تسهيل إدارة المعرفة وبناء القدرات وتعزيز القدرات؛ (٣) دعم وتيسير تعبئة الموارد من أجل التنفيذ؛ (٤) تعزيز التعاون والشراكات (على المستويين دون الإقليمي والإقليمي) من أجل التآزر وتوسيع نطاق المنافع المشتركة وتعظيمها؛ (٥) تتبع التقدم من خلال رصد وتقييم العمل.

وتمثل AAI خطوة جريئة ومبتكرة من جانب أفريقيا لحشد الدعم اللازم لتوسيع نطاق التكيف في القارة بشكل كبير، فهي مبادرة لأفريقيا، وتديرها وتنسيقها أفريقيا. وأسست في التفويض المقدم إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN) من قبل القمة الخامسة والعشرين للاتحاد الأفريقي التي عقدت في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا في يونيو ٢٠١٥. وفي قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٥، تم توجيه المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لتطويره، بالاشتراك مع مجموعة الدول الأفريقية المفاوضون (AGN)، اقتراح لتعزيز الدعم لأفريقيا بشأن التكيف. تم تطوير AAI وإطلاقها في وقت لاحق من ذلك العام، في ديسمبر ٢٠١٥. وقد ركزت خطة العمل في البداية على تعزيز العمل في فترة ما قبل ٢٠٢٠، وتركز الآن خطة العمل على تحقيق نتائج التكيف في أفريقيا بعد ٢٠٢٠.

كما أطلقت مبادراة هامة لإدماج هذه الظاهرة في الإجراءات التي تهدف إلى الحد من الفقر، أو تحسين الوصول إلى السكن، والصحة، والتعليم، والخدمات الأساسية الأخرى، وهذه الأساليب لها عدد من الفوائد؛ فهي أكثر قابلية للتكيف مع الحقائق، والقدرات المحلية، ويمكنها استهداف تحديات تتجاوز تلك التي يمثلها النزوح، وتساعد على توجيه الاستثمارات، وجمع الأموال بطريقة أكثر استهدافًا، وتمثلت هذه المبادرة في **"النيباد"**[٥٦] NEPAD التي تعد أول نهج للتنمية الشاملة تُبادر إلى اتباعها الحكومات الإفريقية، وتنفذها بدعم كامل من المجتمع الدولي، وتقدم

رؤية لنوع المجتمع، والاقتصاد الذي تريد الحكومات بناءه، ثم إن نيباد ليست إطارًا، أو فلسفة، أو رؤية للتنمية فحسب، بل برنامجًا للتنمية؛ حيث تمثل مشاريع ملموسة ترمي إلى تلبية احتياجات إفريقيا في مجال التنمية، والتغلب على التحديات التي تواجهها في هذا الميدان، وقد اهتمت المبادرة بالتنمية المستدامة، وقضايا المناخ، كذلك اهتمت إفريقيا في **رؤية ٢٠٦٣** بقضايا المناخ باعتبارها قضية حاسمة من خلال الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة بصفة عامة.

الخاتمة:

ليس للاجئي المناخ ـ الذين أطلقت عليهم الأدبيات تسميات مختلفة مثل: المهاجرين بسبب المناخ، أو النازحين بيئيًا ـ وضع قانوني أو مصطلح معين يتم استخدامه عند الحديث عنهم، كما يتم تجنب استخدام كلمة "لاجئ" عند الإشارة إلى النازحين بيئيًا؛ حيث إن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ لم تعترف بهم كلاجئين.

وقد عانت إفريقيا من مشكلة النازحين بسبب تغير المناخ، وبالرغم من جهود إفريقيا على المستوى الدولي، والإقليمي من علاج السبب الأساسي للمشكلة وتخفيف أثر التغير المناخي، إلا أنه مع زيادة الانبعاثات الدفيئة، ومشكلات البيئة يمكن القول: إنه من الصعب في الوقت الحاضر تعافي إفريقيا من مشكلات تغير المناخ؛ وذلك لعدة أسباب منها:

١- القدرة التكيفية المنخفضة low adaptive capacity كما وصفه أوليفر روبيل Oliver Ruppel في مقاله الذي يناقش الطرق التي يهدد بها تغير المناخ الأمن البشري، ويسبب الصراع، ووفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)؛ فإن القدرة على التكيف هي "قدرة النظم، والمؤسسات، والبشر، والكائنات الأخرى على التكيف مع الأضرار المحتملة"، وهذا ما تعاني منه القارة.
٢- عدم الاتفاق على اللغة الصحيحة المستخدمة لوصف هؤلاء الأشخاص دون اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، فلا يوجد اعتراف قانوني باللاجئ المناخي، أو اللاجئ البيئي، ويؤكد بيرمان وبواس Biermann and Boas أن "مصطلح

اللاجئ له دلالات أخلاقية قوية لحماية المجتمع في معظم ثقافات، وأديان العالم، وباستخدام هذا المصطلح سوف تحظى حماية لاجئي المناخ بالشرعية والإلحاح اللذين تستحقهما[٥٧]، وبالتالي يجب بذل جهد عالمي أكبر لوضع مصطلحات واضحة تشير إلى "لاجئي المناخ"، وبمجرد وضع هذه المبادئ التوجيهية، يجب وضع سياسات دولية جديدة لاستيعاب هؤلاء.

٣- فقدان العدالة البيئية في اتفاقيات الأمم المتحدة؛ حيث جاءت مؤتمرات الأطراف المتلاحقة عاكسة لحقيقة تناقض الرؤى بين دول الجنوب، ودول الشمال؛ فدول الجنوب ترى أنها يجب ألَّا تتحمل فاتورة دول الشمال، والأخيرة ترفض أن تتحمل التكلفة المادية بمفرها، مما أدى إلى صعوبات تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك المؤتمرات خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة عن انسحابها من الالتزام بقرارات مؤتمر باريس COP21 الذي يعد من أهم المؤتمرات في تغير المناخ.

وبناءً على ذلك، وكما يقترح كلٌّ من: بيرمان وبواس وجوب اتباع "مبدأ تقاسم الأعباء الدولية" أو المثل الأعلى لتمويل مساعدة لاجئي المناخ على نطاق عالمي، the principle of international burden-sharing," or the ideal of funding assistance for climate refugees on a global scale، على أن يشمل هذا المبدأ "المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة" common but differentiated responsibilities' وقدرات كل منها "، على أن الدول المتقدمة تتحمل المسئولية الأخلاقية لضحاياها، وأن تدفع مقابل هذه المساعدة أكثر من الدول الأقل ثروة، واعتماد مصطلح لاجئ مناخي قانونيًا وتوسيع صفة اللاجئ لتشمل اللاجئين بسبب تغير المناخ.

هذا بالإضافة إلى تقديم كل من: بيرمان وبوا Biermann and Boas تصورًا لنظام قانوني جديد للاجئي المناخ يعتمد على خمسة مبادئ هي[٥٨]:

١. يجب أن يكون جوهر الاتفاقية هو الهدف المتمثل في إعادة التوطين وإعادة الإدماج الطوعي المخطط لها للسكان المتضررين على مدى سنوات وعقود عديدة، بدلاً من مجرد الاستجابة لحالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث.
٢. يجب النظر إلى لاجئي المناخ ومعاملتهم كمهاجرين دائمين إلى المناطق، أو البلدان التي تقبلهم.
٣. يجب تصميم نظام لاجئي المناخ؛ ليس وفقًا لاحتياجات الأشخاص المضطهدين بشكل فردي (كما هو الحال في نظام اللاجئين الحالي للأمم المتحدة)؛ ولكن لمجموعات كاملة من البشر: مثل سكان القرى، والمدن، والمقاطعات أو حتى الدول بأكملها، كما هو الحال في حالة الدول الجزرية الصغيرة.
٤. يجب أن يستهدف النظام الدولي للاجئين بسبب المناخ حماية الأشخاص خارج دولهم بدرجة أقل من توجيهها نحو دعم الحكومات، والمجتمعات المحلية، والوكالات الوطنية لحماية الأفراد داخل أراضيهم، كما يجب تضمين المساعدة، والتمويل الدوليين في الاتفاق.
٥. يجب أن يُنظر إلى حماية اللاجئين بسبب المناخ على أنها مشكلة عالمية ومسؤولية عالمية.

وبالتالي سيقلل النظام الجديد من عبء النظام الحالي، ويخلق حالة لاجئ مناخي محدد جيدًا يعامل بشكل صحيح، خاصة إذا ما توافر نظام تمويلي وتقاسم البلدان عبء تغير المناخ.

هوامش الدراسة:

[1] Wackernagel, Mathis, and William E. Rees. "Perceptual and structural barriers to investing in natural capital: Economics from an ecological footprint perspective." *Ecological economics* 20, no. 1 (1997): pp: 3-24.

[2]Matthew Paterson, (2000), **Understanding Global Environmental Politics: Domination, Accumulation, and Resistance** (London: Palgrave). Pp,35-63

[٣] تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة ديما الخضرا (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦) ص ٢٠٣.

[4] Daniel Deudney, "the case against linking environmental degradation to national security" **Millennium: Journal of international studies**, (vol.19), no.3, 1990.

[5] Roben Eckersly, "Ecological Intervention: Prospects and Limits", Ethics and International Affaifs, (vol.21) no.3, 2007.

[6] Myers, Norman. "Environmental refugees in a globally warmed world." **Bioscience**, (vol.43), no. 11, 1993, pp. 18.

[7] Ibid, p.63.

[8] Ibid, p.66.

[9]Steve Lonergan, "The role of environmental degradation in population displacement", **Environmental change and security project report**, (vol. 4), no. 6 (1998) pp.5-15.

[10] Bates, Diane C, "Environmental refugees? Classifying human migrations caused by environmental change", **Population and environment**, (vol.23), no. 5, 2002, pp. 465-477.

[11] El-Hinnawi, E, Environmental Refugees. Nairobi, Kenya: United Nations Environmental Programme,1985,p4

[12] Bates, Diane C, op cit, pp. 465-477.

[13] Hugo, G., Environmental concerns and international migration**, International Migration Review**, (vol.30), 1996, pp.105–131.

[14]https://www.unhcr.org/1951-refugee-convention.html

[15] Oliver Ruppel and Santana van Wyk. "Climate-change-induced Movement of Persons in Africa: Human Rights Responses to Aspects of Security." *International Law and Global Governance.* (Vol, II), 2013,811

[16]Christian Aid, **a Human Tide: The Real Migration Crisis**, (London, 2007), p. 1–28. Available at: http://www.christian-aid.org.uk accessed on 20 April 2019.

[17]Harvey F, "UN climate panel detailed potential for global conflict", **Financial Times**, October 13.2007.

[18] CAN Corporation, "National Security and threat of Climate Change report", 2007, pdf. https://www.cna.org/cna_files/pdf/National%20Security%20and%20the%20Threat%20of%20Climate%20Change.pdf

[19] David Eckstein, (others) The Global Climate Risk Index 2019: Who Suffers Most from Extreme Weather Events? Weather-related Loss Events in 2017 and 1998 to 2017 (Germanwatch e.V, 2018),p 5

[20] **Moshe Terdiman**, "climate change and conflict in middle east and north Africa", 09 March 2013 at: http://www.rieas.gr/researchareas/2014-07-30-08-58-27/middle-east-studies/1935-climate-change-and-conflict-in-the-middle-east-and-north-africa accessed 18 May 2019.

[21]Caillin E.Werrel and Fancesco Femia, Climate change raises conflict concerns, (The UNESCO Courier, April-June 2018), p22.

[22] World Economic Forum, "The Sahel is engulfed by violence. Climate change, food insecurity and extremists are largely to blame" at: https://www.weforum.org/agenda/archive/africa accessed at 18 May 2019.

[23] How climate change is fueling extremism, CNN, at: https://cnn.it/2EQdk5A accessed at 18 May 2019.

[24]Katharina Nett Lukas Rüttinger, "Insurgency, Terrorism and Organised Crime in a Warming Climate Analysing the Links Between Climate Change and Non-State Armed Groups", **climate diplomacy report**, Berlin, October 2016, p20.

[25]Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), Africa Report of Internal Displacement, 2019.

[٢٦] حمدي عبد الرحمن، تحولات ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا: القضايا والاشكاليات العامة، ٢٠١٦،ص٤٦ متاح: https://www.academia.edu/people/search?accssed27 May 2019.

[27]NASAC, "Climate change adaptation and resilience in Africa", Recommendations to policymakers, **Network of African Science Academies**, 2015.

[28] UN Department of Economic and Social Affairs, "World population prospects: The 2012 revision", (Vol. I) comprehensive tables. New York, USA, 2013, pp.32-34.

[29]World Bank, Fact sheet: The World Bank and agriculture in Africa, 2013 http://go.worldbank.org/GUJ8RVMRL0. Accessed 13 Jan 2019.

[30]Mueller ND, Gerber JS, Johnston M, Ray DK, Ramankutty N, Foley JA (2012) Closing yield gaps through nutrient and water management, Nature 490(7419):254–257.

[31] World Bank, Rainfed agriculture, (2015a). http://water.worldbank.org/topics/agricultural-water-management/rainfed-agriculture. Accessed 13 January 2019.

[32]Dell M, Jones BF, "Temperature shocks and economic growth: evidence from the last half century", **Am Econ J Macroecon**, (vol. 4) no.3, 2012, pp, 66–95.

[33]Jones BF, Olken BA , op.cit,pp.454–459

[34] Olivia Serdeczny and others, "Climate change impacts in Sub-Saharan Africa: from physical changes to their social repercussions", **Regional Environmental Change**, (Vol.17), Issue 6, August 2017, pp 1585–1600

[35] Schellnhuber H-J, and others, **Turn down the heat: Climate extremes, regional impacts and the case for resilience**, (World Bank: Washington, DC, 2013).

[36] Jones BF, Olken BA , "Climate shocks and exports", **Am Econ Rev**, (vol.100) no. 2,2010,pp,454–459

[37]Zomer RJ, Trabucco A, Da Bossio, Verchot LV, "Climate change mitigation: a spatial analysis of global land suitability for clean development mechanism afforestation and reforestation", **Agric Ecosyst Environ**, (vol.126) issue, 1–2, 2008, pp. 67–80.

[38]Brooks, Nick, 'Climate change, drought and pastoralism in the Sahel, Discussion note for the World Initiative on Sustainable Pastoralism' November 2006; Nicholson, Sharon E., Funk, Chris, et al., 'Rainfall over the African continent from the 19th through the 21st century' 1 June 2018; IPCC, 'Climate Change and Land, Summary for Policymarkers' 7 August 2019

[39] OCHA, 'Nigeria: Humanitarian Response Plan (January - December 2018) - Nigeria' 7 February 2018.

[40]Negasi Solomon and others," Environmental impacts and causes of conflict in the Horn of Africa: a Review", **Earth-Science Reviews**, (vol.177), 2018, pp.284-290.

[41]Bates, Diane C, op.cit, p.466.

[42]Negasi Solomon and others, op.cit, p.287.

[43] MacDonald AM, Calow RC, MacDonald DMJ, Darling WG, Dochartaigh B (2009) "What impact will climate change have on rural groundwater supplies in Africa?", **Hydrol Sci J**, (vol.54) no. 4, pp.690–703

[44]Schlenker W, Lobell DB, Robust negative impacts of climate change on African agriculture, **Environ Res Lett**, (vol.5) no. 1, 2010, PP10-14.

[45] Negasi Solomon and others, op.cit, p.288.

[46]Gonzalez P, Tucker CJ, Sy H, Tree density and species decline in the African Sahel attributable to climate, **J Arid Environ**, (vol. 78) 2012, pp. 55–64.

[47]African Union, 'Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa (Kampala Convention)' 23 October 2009

[48]Nyanduga, B. T. M., "Refugee protection under the 1969 OAU Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa", **German Yearbook of International Law**, (vol.47), January 01, 2005, pp. 85-104.

[49]Ibid.

[50] IDMC, 'From Kampala to Istanbul, Advancing global accountability for IDPs through law and policy making' 19 May 2016

[٥١] بريان وايت وآخرون، **قضايا في السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤) ص٢٧٣.

[52]Dejo Olowu," The Hyogo Framework for Action and its implications for disaster management and reduction in Africa", Journal of Disaster Risk Studies, (vol.3), no.1, June 2010, pp: 303-315.

[53] African Union, 'List of countries which have signed, ratified, acceded to the Kampala Convention' as of 29 October 2019.

[54]African Union, 'Model Law for the Implementation of the African Union Convention for the Protection or and Assistance to Internally Displaced Persons in Africa' April 2018

[55] African Adaptation Initiative (AAI),2015 at: https://africaadaptationinitiative.org/

[56]Biswas, Aparajita. "NEPAD: Forum for Growth and Unity", **Economic and Political Weekly**, 2004, pp.793-796.

[57]Frank Biermann and Ingrid Boas. "Climate Change and Human Migration: Towards a Global Governance System to protect Climate Refugees." *Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace.* Vol. 8 (2012). 292

[58] Biermann, Frank and Boas,Ingrid , "Protecting Climate Refugees: The Case for a Global Protocol". Environment: Science and Policy for Sustainable Development, vol. 50, no.6,(2008)pp, 8-17.